«طالبان» تعلن مسئوليتها عن الهجمات

ثلاثة تفجيرات انتحارية بأفغانستان تخلف 21 قتيلاً و 38 جريحاً

مراسل هيئة الإذاعة البريطانية الذي قتل في إحدى الهجمات (رويترز)

■ قندهار (أفغانستان) - أ ف ب

□ قتل 21 شخصاً من بينهم مراسل محلي لهيئة «بي بي سي» البريطانية كما اصيب 38 شخصاً في ثلاثة تفجيرات انتحارية وهجوم بالرصاص في ولاية أروزوغان الجنوبية أمس الخميس (28 يوليو/ تموز 2011)، حسب ما أفاد مدير صحة الولاية.

وأعلنت حركة «طالبان» فوراً مسئوليتها عن الهجمات المتزامنة التي بدأت بتفجيرات انتحارية واستهدفت مباني حكومية وقاعدة لمليشيا في مدينة ترينكوت عاصمة الولاية.

وهذا أعنف هجوم يشنه المتمردون في أفغانستان منذ أسابيع عديدة، وجاء بعد أن سلمت القوات الأجنبية رمزياً إلى القوات الأفغانية السيطرة الأمنية على سبع مناطق.

ووقع أحد الانفجارات أمام بوابة مكتب نائب حاكم الولاية الواقع بالقرب من مستشفى ترينكوت الرئيسي.

وصرح المتحدث باسم الجيش، حكمة الله كوتشي «وقع انفجاران في مكتب نائب الحاكم، أحدهما نفذه انتحاري والآخر سببه إطلاق أحد جنود الجيش الأفغاني النار على مفجر انتحاري».

وأضاف أن «التفجير الانتحاري الثاني وقع في قاعدة مطيع الله خان، الذي لم يصب بأذى» في إشارة إلى قائد مليشيا معروف في المنطقة».

وصرح المتحدث باسم وزارة الصحة العامة، كارغار نوراوغلي لـ «فرانس برس» أن شرطياً وطفلاً كانا من بين قتلى التفجير الانتحاري في مكتب نائب الحاكم.

وصرح شاهد طلب عدم الكشف عن هويته لـ «فرانس برس» أنه سمع دوي خمسة انفجارات في المنطقة.

وقال «لقد رايت انفجارين من سقف منزلي. كان أحدهما في مكان مطيع الله والآخر عند مقر الحكومة. ووقع إطلاق نار في الشوارع».

وقال متحدث باسم القوة الدولية للمساعدة في إحلال الأمن في أفغانستان (إيساف) إنه تم إرسال تعزيزات إلى موقع التفجيرات من بينها مروحيات للمساعدة في القضاء على الهجوم.

من جانبه، صرح المتحدث باسم «طالبان»، قاري يوسف أحمدي لـ «فرانس برس» أن المهاجمين كانوا من جماعة مسلحة، إلا أنه نفى قتل مراسل وقال إن الشرطة هي المسئولة عن مقتله.

وقال أحمدي «هاجم سبعة من متطوعينا مكتب نائب الحاكم وقاعدة مطيع الله».

ويقود مطيع الله خان نحو 2000 مقاتل يقومون على حماية قوافل حلف الأطلسي على طول الطريق السريع بين أوروزغان وقندهار إلى الجنوب.

وصرح مطيع الله خان لـ «فرانس برس» أن الهجوم كان خارج قاعدته حيث شن المسلحون الهجوم من مبنى محطة تلفزيون مجاورة.

وقال خان «إنني أجلس هنا في قاعدتي. أنا بخير وصحة جيدة».

وتأتي الاضطرابات التي يشهدها جنوب البلاد مؤخراً في منعطف حساس في الحرب المستمرة منذ عشر سنوات ضد مسلحي «طالبان»، حيث يستعد الآلاف من الجنود الأميركيين للعودة إلى وطنهم كما أعلنت عدد من الدول الغربية عن سحب محدود لقواتها.

ومن المقرر أن تغادر جميع القوات القتالية الأجنبية أفغانستان بنهاية 2014، والأسبوع الماضي جرى تنفيذ أول مرحلة من تسليم السلطات الأمنية للقوات الافغانية في سبع من مناطق البلاد.

الإعلام المصري يخشى تبدد مكتسباته بسبب الحكم العسكري

■ القاهرة - رويترز

□ أمضى حافظ الميرازي أسابيع في التحضير لبرنامجه الحواري الجديد على التلفزيون المصري الحكومي. لكن قبل أسبوع واحد من الموعد المقرر لبث برنامجه أمر أحد كبار ضباط الجيش بوقفه. وأخطر الميرازي بأن شكل البرنامج ينتهك قواعد تقضي باستضافة أكثر من شخص. وهو تفسير اعتبره الصحافي المخضرم ذريعة لإبعاده عن شاشات التلفزيون المملوك للدولة.

الإعلام المصري بدأ يكتب بحرية بعد إسقاط نظام مبارك (أ.ف.ب)

وقال الميرازي «الأمر لا يتعلق ببرنامجي» وعبر عن قلقه الشديد من أن هذه الواقعة ذريعة شائعة لترويع الإعلام. ويعتقد الميرازي الذي اشتهر ببرامجه الحوارية ولقاءاته الصحافية على قناتي «الجزيرة» و «العربية» الفضائيتين أن ضباط المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذين يحكمون مصر منذ الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك غاضبون من انتقاده العلني لإدارتهم للإعلام.

وكسرت ثورة يناير المصرية حاجز الخوف الذي أجبر الصحافيين من قبل على مواءمة تغطيتهم لشئون الدولة وتجنب انتقاد رئيس الدولة. وكان من يخالفون ذلك إما يتم إبعادهم أو فصلهم أو سجنهم في بعض الأحيان. وتعرض البرامج الإخبارية على القنوات التلفزيونية الخاصة والقنوات الحكومية الاحتجاجات على الحكومة والمجلس العسكري الحاكم.

وأصبحت الإشادة بالوزراء نادرة بل وحلت محلها شكوك وأحياناً انتقادات لكبار المسئولين الذين ينظر إلى أدائهم وموهبتهم باعتبارها أقل من المطلوب. لكن المطالبين بحرية الصحافة يقولون إن هذه المكاسب تتعرض لتهديد من جانب المؤسسة العسكرية المعادية بطبعها لأي معارضة داخل الصفوف. ووثقت الجماعات الحقوقية أكثر من عشر حالات لمضايقات تعرض لها الصحافيون والمدونون بسبب أخبار أو مقالات رأي تنتقد المجلس العسكري. فقد استدعي حسام الحملاوي أحد أشهر المدونين والنشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي في مصر للتحقيق معه أمام النيابة العسكرية في أعقاب ظهور له على شاشة التلفزيون الحكومي اتهم فيه الشرطة العسكرية بإساءة معاملة المحتجين.

واستجوبت مقدمة البرامج، ريم ماجد كشاهدة على تصريحات الحملاوي. وفي يونيو/ حزيران الماضي استجوبت النيابة العسكرية اثنين من الصحافيين بصحيفة «الوفد» بسبب إشارة في تقرير نشر يوم 26 مايو/ أيار إلى صفقة محتملة تتعلق بالانتخابات بين الجيش وجماعة الإخوان المسلمين الجماعة المعارضة الأكثر تنظيماً في مصر.

لكن القضية الأخطر كانت المتعلقة بالمدون، مايكل نبيل الذي قال في مقال بعنوان «الجيش والشعب عمرهم ما كانوا إيد واحدة» نشرها على مدونته في مارس/ آذار الماضي وقال فيها إن الجيش حاول تعطيل الانتفاضة ضد مبارك. وبعد شهر صدر حكم بالسجن ثلاث سنوات على نبيل (26 عاماً) الناشط في الاحتجاجات المناهضة لمبارك. وقال المدير التنفيذي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، جمال عيد «كان هذا حكماً كارثياً» فتكرار استدعاء الصحافيين يشيع حالة من الخوف بين الصحافيين تدفعهم لممارسة «الرقابة الذاتية».

وقال محامي الدفاع عن نبيل، علي عاطف إن موكله حوكم أمام محكمة عسكرية وصدر الحكم بعد إبلاغ المحامي وأسرة موكله بأن الجلسة تأجلت.

ونقلت لجنة حماية الصحافيين ومقرها نيويورك عن عاطف قوله «محاكمة موكلي وهو مدني أمام محكمة عسكرية أمر سيء في حد ذاته... يضاف إليه أن المحكمة تنتهك حقه في محاكمة عادلة». ويحدد المجلس العسكري ما يمكن وما لا يمكن للإعلام تغطيته. فارسل الجيش توجيهات إلى رؤساء الصحف القومية يطالبهم فيها بعدم «نشر أية (موضوعات أو أخبار أو تصريحات أو شكاوى أو إعلانات أو صور) تخص القوات المسلحة أو قادة القوات المسلحة إلا بعد مراجعة إدارة الشئون المعنوية وإدارة المخابرات الحربية والاستطلاع حيث أنها الجهات المختصة بمراجعة مثل هذه الموضوعات حفاظاً على أمن وسلامة الوطن».

وفي مايو/ أيار أجبر الصحافي البارز، يسري فودة على إلغاء حلقة من برنامجه الحواري (آخر كلام) على قناة «أون تي.في» الخاصة كان من المفترض أن يستضيف فيها أحد كبار ضباط الجيش. وطلبت إدارة الشئون المعنوية نسخة مسبقة من الأسئلة.

وتقول المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان إن ما زاد الأمر سوءاً إعادة وزارة الإعلام التي كانت رمزاً للرقابة الرسمية في عهد مبارك للعمل في خطوة أدانتها لجنة حماية الصحافيين باعتبارها «انتكاسة واضحة لحرية الصحافة في مصر». لكن بعض الصحافيين يبدون تفاؤلاً أكبر بحرية الصحافة في مصر التي ظهرت فيها الصحف لأول مرة قبل أكثر من 150 عاماً. ومع سقوط مبارك تعهد الحكام العسكريون بحماية حرية التعبير وأهابوا «بكل الإعلاميين تحري الدقة والموضوعية وإتاحة الفرصة للجميع للتعبير عن آرائهم بحرية حتى يعكس الإعلام بكافة صوره نبض وتوجهات الشعب المصري بكافة طوائفه».

وتم استبدال رؤساء تحرير الصحف القومية الذين كان ينظر إليهم باعتبارهم موالين لنظام مبارك وأجبر نقيب الصحافيين على ترك منصبه. وعاد صحافيون كانوا قد اجبروا على العيش في المنفى إلى البلاد. وظهرت أكثر من ست صحف خاصة جديدة كما تظهر قناة تلفزيونية جديدة كل شهر تقريباً. ومن أبرز القنوات الجديدة «التحرير وسي.بي.سي ومصر 25».

وتتعارض التغطية النشطة للانتخابات المرتقبة مع ما حدث قبل الانتخابات البرلمانية السابقة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي عندما أغلقت الحكومة أكثر من 12 قناة تلفزيون خاصة وساعد الإعلام الحكومي في تدعيم حزب مبارك. وعادت مقدمة البرامج المخضرمة هالة سرحان لمصر بعد ثورة 25 يناير بعد أن أمضت أربع سنوات في المنفى بسبب برنامج عن الدعارة في مصر اتهم الشرطة بالفساد. وقالت إن حرية الصحافة في مصر تحسنت كثيراً.

وأبلغت تلفزيون «رويترز» أن مصر دخلت بالتأكيد عهداً جديداً من الشفافية والوضوح والحرية بعد الثورة. وتبدو العودة إلى القيود المنهجية على حرية الإعلام التي كانت مطبقة في عهد مبارك أمراً غير وارد الآن لكن الصحافيين يقولون إن هناك حاجة ملحة لتشريعات تضمن حرية الصحافة.

وقال سكرتير عام نقابة الصحافيين السابق، يحيى قلاش إن الأمر يبدو وكأن هناك هامشاً أكبر من الحرية لكنه حتى هذا الهامش مكتسب لا تحميه قواعد أو قوانين. وأضاف أن الوقت قد حان لأن تحتل الصحافة في مصر المكانة التي تستحقها.

بعد مرور عام على كارثة الفيضانات

الباكستانيون مازالوا يعانون من آثارها المدمرة

أطفال في منزلهم الذي غمرته مياه الفيضانان التي اجتاحت باكستان (أ.ف.ب)

■ إسلام آباد - د ب أ

□ نجا مصري خان وقرابة 500 من أقاربه مما وصفته الأمم المتحدة بأنها أكبر كارثة طبيعية في التاريخ الحديث، لكنهم يواجهون مستقبلاً قاتماً. فقد وصل قدر ضئيل من المساعدات من الحكومة والمجتمع الدولي لمساعدته على إعادة بناء ما خسره في فيضانات العام الماضي.

ويواجه الآن حلقة شريرة محتملة من الديون باعتباره عامل مضمون بسندات في مزرعة، وهو عرف سائد في إقليم السند الجنوبي. وقال خان (35 عاماً) «كان بإمكاننا زراعة الأرز، ولكن لم يكن لدينا المال لشراء البذور... ليس لدينا مال حتى لشراء الطعام، ناهيك عن البذور». وغمرت المياه أراضي خان التي تبلغ مساحتها 5 هكتارات في قرية حاجي صديق جات في ثاتا لعدة أشهر بعد الفيضانات العام الماضي. وخسر مخزونه من البذور والمواد الغذائية للعام بأكمله. وقال خان وهو يقف في القرية التي تضم 64 بيتاً طينياً «لم يأت أحد لإغاثتنا... إننا على قيد الحياة بمساعدة الله».

ولكن خان وأقاربه كانوا محظوظين حيث سمعوا تحذيراً بالإذاعة في 27 أغسطس/ آب 2010 عن وجود تصدع في أحد السدود، فقام باستئجار جرار ومقطورة لنقل عائلته والماشية إلى طريق قريب ثم ذهبوا للإقامة مع أقاربهم لمدة شهر. وكانت تهاتا آخر مقاطعة تضربها الفيضانات الناجمة عن هطول أمطار موسمية غير عادية على شمال باكستان في أواخر يوليو/ تموز 2010. ودمرت الأمطار أجزاء من الشمال وغمرت ضفاف نهر اندوس الذي يبلغ طوله 3200 كيلومتراً ما تسبب في حدوث دمار في وسط وجنوب باكستان قبل أن تتدفق إلى المحيط الهندي. ولقي نحو 2000 شخص مصرعهم وتشرد قرابة ثمن سكان باكستان البالغ عددهم 170 مليون نسمة. ووفقاً لدراسة أعدها البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية، فإن باكستان الفقيرة أصلاً عانت من خسائر تبلغ قيمتها 10 مليارات دولار. فقد دمرت الفيضانات 1ر7 مليون منزل و3ر2 مليون هكتار من المحاصيل وجرفت مئات الطرق والجسور. وكان الأكثر تضرراً هم الأكثر عرضة للخطر لوضعهم الاجتماعي مثل خان، الذي لم يكن يوجد بقريته كهرباء أو مدرسة أو عيادة صحية أو مياه شرب نظيفة حتى قبل الفيضانات.

ونفذت الحكومة ومنظمات الإغاثة الدولية حملة إغاثة بطيئة ولكنها فعالة لتنقذ عشرات الآلاف من الأرواح عن طريق توفير الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، لكن برنامج الانعاش الأولي لم يسر على مايرام في مجالات عديدة. وقامت مؤسسة آغا خان، وهي منظمة محلية غير حكومية، ببناء ملاجئ مؤقتة بألواح الخيزران والملاءات البلاستيكية، ولكنها قاومت الطقس لبضعة أشهر فقط. ولم تقدم المزيد من المساعدة لقرية خان. ووعدت الحكومة الباكستانية بتقديم تعويضات، ولكن فقط 25 في المئة منها وصل المواطنين الأكثر تضرراً على شكل دفعة أولى تبلغ 20 ألف روبية باكستانية (250 دولاراً) لكل عائلة. وحتى للحصول على هذا المال، اضطرت العديد من العائلات لدفع رشاً لمسئولين في سلطة قاعدة البيانات والتسجيل الوطنية. ويقول خان، الذي يعيش حالياً في كوخ من الخيزران يبلغ طوله 5ر3 أمتار وعرضه 5ر2 متر مع زوجته وثمانية أطفال وأبويه، إن بناء «بيت طيني يتكلف أكثر من 100 ألف روبية نظراً لأن الخشب مكلف للغاية». وأضاف قائلاً وهو يحمل ابنته البالغة من العمر خمسة أشهر التي لا يبدو أن عمرها يزيد على شهر واحد بسبب سوء التغذية «لقد قمنا ببيع مواشينا لإطعام أنفسنا خلال العام الماضي، لكننا لسنا قادرين على الحصول على ثلاث وجبات في اليوم». وأعلنت الأمم المتحدة أنها تفتقر إلى التمويل اللازم لبرنامج الانعاش. وقالت نائب رئيس مكتب تنسيق الشئون الإنسانية في باكستان، ياسمين روكنفيلر إن المنظمة لم تحصل بعد على نحو 30 في المئة من المساعدات التي طلبتها للإغاثة والانعاش وتبلغ قيمتها 9ر1 مليار دولار. وربما تكون تلك الأموال غير المدفوعة هي التي منعت الأمم المتحدة من مساعدة المناطق النائية كقرية خان حيث استطاع الكثيرون من المناطق الأخرى الحصول على البذور وزراعة أراضيهم. ويؤدي غياب المساعدات عن حاجي صديق جات و20 قرية أخرى قريبة منها إلى وقوع السكان تحت رحمة المرابين. وقال خان «سوف اقترض المال من مقرض لزراعة الأرض الخاصة بجميع المواطنين في هذه القرية، ولكن لا أعرف أين سيؤدي ذلك بنا... إذا جاء المحصول جيداً سنبقى على قيد الحياة وإذا لم يكن، فإننا قد نصبح في مزارع أحد الاقطاعيين لسنوات عديدة قادمة». وتساءل «ماذا يمكنني أن أفعل؟.. الله وحده الذي يقرر مصائرنا... أحمده على كل حال».